

Distr.
GENERAL

S/1995/274
7 April 1995
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير المرحلي الثاني للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا

أولا - مقدمة

١ - هذا التقرير مقدم عملاً بالفقرة ٧ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥) المؤرخ ٨ شباط/فبراير ١٩٩٥، التي طلب فيها المجلس إلي أن أبلغه شهرياً بالتقدم المحرز في وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا وفي تنفيذ بروتوكول لوساكا (S/1994/1411، المرفق)، بما في ذلك المحافظة على وقف فعلي لإطلاق النار، وكفالة حرية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا في الدخول إلى جميع المناطق في أنغولا، والتدفق الحر للمساعدة الإنسانية إلى جميع المناطق في أنغولا، وامتنال كل من حكومة أنغولا والاتحاد الوطني للاستقلال التام لأنغولا (يونيتا) للالتزامات المترتبة عليهما بموجب بروتوكول لوساكا. وهو يغطي التطورات الرئيسية منذ تقديم تقريره الأخير بتاريخ ٥ آذار/مارس (S/1995/177).

ثانياً - الحالة السياسية

٢ - خلال الفترة قيد الاستعراض، واصل ممثلي الخاص، السيد آليون بلوندين بيبي، جهوده من أجل المساعدة في تحسين المناخ السياسي في البلد ولتسهيل تنفيذ بروتوكول لوساكا. وفي الوقت نفسه، واصلت اللجنة المشتركة رصد التطورات الرئيسية السياسية والعسكرية والإنسانية المتصلة بتنفيذ البروتوكول. وقد عقدت اللجنة حتى الآن، ١٢ دورة عادية و ٤ دورات استثنائية برئاسة ممثلي الخاص.

٣ - وفي ١٢ آذار/مارس، وخلال مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية في كوبنهاغن، التقيت بوزير خارجية أنغولا وأكدت له قلقي إزاء البطء في تنفيذ بروتوكول لوساكا. كما أكدت له أن الدول الأعضاء في مجلس الأمن تشاركني ذلك القلق. وفي ١٦ آذار/مارس، عقب عودتي إلى المقر، أحطت مجلس الأمن علماً بالتطورات المتصلة بأنغولا.

٤ - وفي أواخر شباط/فبراير ١٩٩٥، أدت ادعاءات العقيد "زافارا"، الذي تخلى عن انتمائه إلى يونيتا، بأن يونيتا تعد للقيام بهجوم عسكري كبير، في زيادة التوتر. وقد سعى ممثلي الخاص إلى تهدئة الحالة فعقد عدداً من المشاورات مع مسؤولين كبار من الحكومة ويونيتا. وفي ٨ آذار/مارس ١٩٩٥، سافر إلى بايلندو للاجتماع بالسيد جوناكس سافمبي، رئيس يونيتا. وفي اليوم التالي، التقى برئيس أنغولا خوزيه ادواردو دوس سانتوس في لواندا.

٥ - ونتيجة لقلقي إزاء بطء التنفيذ واستمرار انتهاكات وقف إطلاق النار، قررت أن أبعث إلى أنغولا مستشاري الخاص، وكيل الأمين العام عصمت كتاني، لتسليم رسالتين موجهتين مني إلى الرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي وليناقش معهما التدابير التي يجب أن يتخذها فوراً للسيطرة على الحالة العسكرية ولضمان التقيد بوقف إطلاق النار. وكان مطلوباً من ممثلي الخاص أيضاً أن يجري تقييماً للحالة الراهنة في أنغولا وما إذا كانت تسمح بوزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

٦ - وقد زار السيد كتاني أنغولا خلال الفترة من ١٧ إلى ٢٢ آذار/مارس ١٩٩٥. واجتمع بالرئيس دوس سانتوس والسيد سافمبي، كما اجتمع برئيس وزراء أنغولا ورئيس الجمعية الوطنية، ورئيسي وفد الحكومة ووفد يونيتا إلى اللجنة المشتركة، والأمين العام للحركة الشعبية لتحرير أنغولا، وسفراء الدول المراقبة الثلاث (الاتحاد الروسي، والبرتغال، والولايات المتحدة الأمريكية) وأعضاء السلك الدبلوماسي، ورئيس الكنيسة الكاثوليكية في أنغولا. وخلال المناقشات التي أجراها السيد كتاني مع الحكومة ويونيتا، والتي ساهم فيها أيضاً ممثلي الخاص، نقل إليهم قلقي إزاء التأخير في تنفيذ بروتوكول لوساكا وضرورة تعاون الطرفين تعاوناً تاماً مع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. كما أكد أن أعضاء مجلس الأمن يريدون دليلاً مقنعاً على أن الجانبين كليهما قد تخليا عن الخيار العسكري وأنهما ملتزمان بالفعل بالعملية السلمية.

٧ - وقد طلب الرئيس دوس سانتوس وكبار المسؤولين الحكوميين الآخرين، خلال اجتماعهم بالسيد كتاني، أن يتم، في وقت مبكر، وزع جميع الوحدات التابعة للبعثة التي تم تشكيلها. كما ذكرت الحكومة أنها تبذل قصارى جهدها من أجل تهيئة الظروف المناسبة للوزع سواء من الناحية المادية أو من ناحية تهيئة مناخ سلمي في جميع أنحاء البلد. ورغم أن الرئيس وكبار المسؤولين الآخرين أعربوا عن شكوكهم في التزام يونيتا بالسلام، إلا أنهم أكدوا مجدداً أن الحكومة قد تخلت عن الخيار العسكري. كما أعرب السيد سافمبي، في الاجتماع الذي عقده مع السيد كتاني في بابلوندو، التزام حركته بالتنفيذ التام لبروتوكول لوساكا وقال إنه يؤيد بقوة الوزع السريع لوحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا.

٨ - واستناداً إلى تقرير السيد كتاني، وجهت رسالة بتاريخ ٢٥ آذار/مارس إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/230) ذكرت فيها أن الأمر ينطوي على بعض المخاطر، غير أنه سيكون من الأفضل لصالح عملية السلام أن يجري الاستمرار في الأعمال التحضيرية المتعلقة بوزع وحدات المشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وقد لقي هذا الاقتراح ترحيباً من مجلس الأمن ومن كل من الحكومة الأنغولية ويونيتا.

ثالثاً - المسائل العسكرية والمتصلة بالشرطة

٩ - وقد طلب إلى الحكومة ويونيتا، في الفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، تنفيذ بعض المهام الأولية المبينة في بروتوكول لوساكا قبل السماح بوزع وحدات المشاة التابعة إلى الأمم المتحدة إلى أنغولا. وتشمل هذه المهام الوقف الفعلي لأعمال القتال والفصل الكامل بين قوات الحكومة وقوات يونيتا؛ وإقامة آليات للتحقق؛ وإقامة وسائل اتصال موثوقة بين الحكومة وبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا؛ وتزويد الأمم المتحدة بجميع البيانات العسكرية ذات الصلة؛ والبدء في إزالة الألغام في وقت مبكر. وقد أعاد رئيس مجلس الأمن التأكيد على هذه الشروط في البيان الذي أصدره بتاريخ ١٠ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/PRST/1995/11).

١٠ - وخلال الفترة قيد الاستعراض، تم التقيد بوقف إطلاق النار بشكل عام. وشهدت الأسابيع الأخيرة تراجعاً ملحوظاً في التوتر في العديد من المناطق، وواصلت البعثة جهودها من أجل تعزيز الصلات على مختلف المستويات مع القوات المسلحة الأنغولية وقوات يونيتا. وقلّت إلى حد ما المصاعب التي تواجه الاتصال بيونيتا في أجزاء مختلفة من البلد، وأن كان بعض القواد المحليين ليونيتا ما زالوا يقيّدون حركة بعثة الأمم المتحدة للتحقق في المناطق التي يسيطرون عليها. وقد أحرز بعض التقدم في إقامة صلات ثلاثية بين البعثة والطرفين، غير أن الشوط المتبقي على طريق الانجاز ما زال كبيراً. فرغم نجاح إقامة اتصالات مع الحكومة في جميع الأقاليم، لا توجد اتصالات فعالة مع يونيتا إلا في إقليمي هومبو ويوجي.

١١ - ورغم وقوع حوادث متفرقة، ظلت انتهاكات وقف إطلاق النار عند مستوى منخفض نسبياً. وقد وردت شكاوى رسمية من كل من الحكومة ويونيتا، غير أن البعثة لم تتمكن من التحقق من جميع الشكاوى وتأكيد وقوعها، لأن تحركاتها ما زالت مقيدة نتيجة سوء حالة الطرق، ووجود الغام غير معروفة وعوامل أخرى. وتتعلق الشكاوى بالاعتداءات على القرى، وعمل الكمائن، وشن الغارات، والنهب، واختطاف المدنيين، وزرع الألغام وغير ذلك من الانتهاكات. وفي الوقت نفسه، استمرت عمليات تحركات القوات غير المأذون بها والتجهيزات العسكرية الضخمة والنشاط الجوي الكثيف. وما زال التوتر يصل، في بضع الحالات، إلى مستويات خطيرة. ففي ٢٩ آذار/مارس، هاجمت طائرة عسكرية مطاراً تسيطر عليه يونيتا في اندولو. وقد ردت قوات يونيتا بإطلاق النار من الأسلحة المضادة للطائرات غير أنه لم يبلغ عن وقوع إصابات. وفي ٢٥ آذار/مارس، تعرض فريق بعثة التحقق الموجود في موقع شونغوروي (الإقليم الجنوبي) لاعتداء متعمد، ويبدو أنه خطط له بعناية، من جانب عناصر عسكرية مسلحة غير محددة الهوية. ونتيجة لهذا الهجوم، أصيب إثنان من المراقبين العسكريين التابعين للأمم المتحدة بجروح طفيفة وأجلي الفريق عن الموقع مؤقتاً. وقد أعربت البعثة عن إدانتها الشديدة للحادثة وطلبت إلى الطرفين اتخاذ جميع الإجراءات المناسبة لكفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة. ويجري حالياً التحقيق من أجل التعرف على مرتكبي الهجوم.

١٢ - وقد أحرز تقدم في الفصل بين القوات في الإقليمين الأوسط والشمالي من البلد. وانسحبت قوات يونيتا نهائياً من أويجي إلى نياغاجي وفقاً للاتفاقيين اللذين توصل إليهما رئيسا الأركان في الحكومة ويونيتا في ١٠ كانون الثاني/يناير في شيببيا وفي ٢ شباط/فبراير في واكو كونغو. ومع ذلك، ما زال كلا الطرفين يحتلان بعض نقاط التفتيش المتقدمة. وفي هومبو، أتم جنود القوات المسلحة الأنغولية انسحابهم من

بيلافيسستا إلى شينغوار. وقد زار قائد القوة لبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، اللواء كريس غاروبا، المنطقة في ٢١ آذار/مارس، والتزم الطرفان، في اجتماع عقد برئاسته، بالمحافظة على مواقع فصل القوات. وفي ٢٩ آذار/مارس، سافر قائد القوة إلى بيلوندو لكي يناقش مع القيادة العليا ليونيتا طرائق انجاز المرحلة الثانية من فصل القوات، التي وافق الطرفان على اتمامها بحلول ١٠ نيسان/أبريل.

١٣ - وفي غضون ذلك، عقدت اللجنة المشتركة دورتها العادية الثانية عشرة في لواندا في ٢٨ آذار/مارس ١٩٩٥. ولاحظت مع الارتياح أن المرحلة الأولى من فصل القوات قد أنجزت بصورة مرضية. وتتخذ اللجنة حاليا تدابير لضمان تنفيذ المرحلة الثانية، التي تشمل مقاطعات لواندا نورتي، ولواندا سول وموكسيكو، في الموعد المقرر لها.

١٤ - وفيما يتعلق بآليات التحقق من وقف إطلاق النار، أتاح تحسن إمكانية دخول بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا إلى المناطق التي تسيطر عليها يونيتا إنشاء ٤٧ موقعا للأفرقة من بين ٥٢ موقعا للأفرقة و ٦ من مقار الرئاسة خارج لواندا. وفي ١ نيسان/أبريل بلغ عدد أفراد البعثة من العسكريين وأفراد الشرطة ٥٢٧ فردا. وزار فريق تابع للجنة المشتركة ١٥ مطارا من بين المطارات البالغ عددها ٢١ والتي تحتاج البعثة لدخولها لأغراض العمليات وللتحقق من أي ادعاءات بانتهاك اتفاق وقف إطلاق النار. وفي إحدى المرات، منع الفريق من دخول المطار الحكومي في كاتومبيلا. وقد أعربت بعثة التحقق عن قلقها الخطير إزاء الحادث. ومن الضروري أن تيسر لبعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا حرية الوصول إلى المطار. ولن يكون بالمستطاع وزع وحدات المشاة التابعة للبعثة في مواعيدها المقررة إلا إذا كفل لها الوصول بحرية تامة إلى مطار كاتومبيلا، وهو ما تسعى حثيثا إلى تحقيقه.

١٥ - وقد بذلت الأمم المتحدة جهودا مضيئة من أجل التعجيل باتخاذ إجراء لإزالة الألغام، وهو أحد المهام الأولية الأساسية الواردة في تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97). غير أن الحالة فيما يتعلق بالألغام ما زالت خطيرة. وقد تلقت البعثة معلومات جزئية من القوات المسلحة الأنغولية ويونيتا عن حقول الألغام، كما تلقت تأكيدات بأن الطرفين سيقومان بتوفير الأفراد اللازمين لإزالة الألغام. غير أن الجانبين كليهما يعتقدان أنه ينبغي للأمم المتحدة أن تزود أولئك الأفراد بالمعدات والتدريب اللازمين. وذكرت الحكومة أنها رصدت بعض الأموال لشراء معدات لإزالة الألغام، غير أن بدء الإزالة الفعلية للألغام ما زال دونه عمل كثير. وقد وقع مؤخرا حادث في مدينة كويتو في الإقليم الشرقي عندما انفجر لغم مضاد للدبابات في سيارة تابعة لمنظمة غير حكومية تدعى منظمة "الاهتمام" مما أدى إلى جرح ثلاثة من ركابها.

١٦ - ورغم تحسن الحالة العسكرية، ما زالت هناك عقبات إمدادية عديدة يتعين التغلب عليها من أجل تلبية الشروط المفروضة لوزع قوات بعثة التحقق. وقد أبلغت مجلس الأمن، في تقريره المرحلي، المؤرخ ٥ آذار/مارس، (S/1995/177) أن الأمانة العامة وممثلي الخاص يتابعان مع حكومة أنغولا عددا من القضايا الملحة المتصلة بمساهماتها في بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا. وتشمل هذه المساهمات، بصفة خاصة، توفير الخدمات الأساسية وإتاحة فرص الدخول إلى المرافق المهمة (المطارات والموانئ ومستودعات

التخزين وأماكن العمل، الخ)، وتوفير النقل الجوي والبري، وإصلاح الطرق والسكك الحديدية والمطارات. وقد وفرت السلطات الأنغولية للبعثة بعض المساكن ووسائل النقل. غير أن مستوى هذه المساهمات، بما فيها الأماكن التي وفرتها لمدرسة عمليات إزالة الألغام، ما زال غير مناسب وما زال مطلوب تقديم مزيد من المساعدة المباشرة. وما لم يتم، على وجه السرعة، توفير مزيد من التسهيلات، سيكون من الصعب، إن لم يكن من المستحيل، وزع بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا خلال الفترة الزمنية المحدودة المنصوص عليها في تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير (S/1995/97 و Add.1).

١٧ - وفي الفقرة ١٣ من القرار ٩٧٦ (١٩٩٥) طلب إلى حكومة أنغولا أن تبرم، في موعد لا يتجاوز ٢٠ آذار/مارس، اتفاقاً مع الأمم المتحدة بشأن مركز القوات. وفي ١٣ آذار/مارس، أحيل مشروع اتفاق إلى السلطات الأنغولية التي أبلغت الأمانة العامة فيما بعد أنها بحاجة إلى مزيد من الوقت لدراسته. وبالرغم من رسائل التذكير العديدة لم تشر حكومة أنغولا حتى الآن عن استعدادها لتوقيع هذا الاتفاق، رغم رغبتها المعلنة في وزع وحدات الامداد والمشاة التابعة لبعثة الأمم المتحدة الثالثة في أنغولا في أسرع وقت ممكن، وهو الهدف الذي سيعيقه أي تأخر آخر في إبرام الاتفاق.

١٨ - وكما أشرت في رسالتي المؤرخة ٢٥ آذار/مارس إلى رئيس مجلس الأمن (S/1995/230)، قررت الشروع في الأعمال التحضيرية اللازمة لوزع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة إلى أنغولا، بما في ذلك إرسال جميع قوات الدعم في وقت مبكر. غير أنه نتيجة لوقف هذه الأعمال التحضيرية خلال زيارة السيد كتاني إلى أنغولا، باتت العملية متأخرة الآن فترة تتراوح بين ١٠ إلى ١٥ يوماً عن موعدها الأصلي. ولذلك، ينتظر أن تصل القوة الرئيسية من وحدات الدعم إلى البلد في النصف الثاني من نيسان/أبريل. وفي الوقت نفسه، أجرت بعض البلدان التي وافقت على المساهمة بكتائب مشاة بعثات استطلاعية بالفعل لمناطق الوزع المقررة.

رابعاً - الحالة الانسانية

١٩ - تحقق في الشهر الماضي تقدم شامل في الجانب الانساني، بالرغم من استمرار التوتر في أجزاء من البلد. فقد بدئ في برامج غوثية في المناطق التي زارها ممثلي الخاص في شباط/فبراير، وجرى في الوقت نفسه التخطيط لايفاد بعثات تقييم جديدة إلى المجتمعات المحلية التي لا تزال معزولة. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أمكن الوصول إلى جميع المناطق المحلية التي تجري فيها أنشطة غوثية. غير أن امكانيات النقل البري لا تزال محدودة جداً بسبب القيود السوقية والظروف غير الآمنة على امتداد الطرقات السريعة الرئيسية الثلاث: لواندا/مالانجي، وبنجويلا/كيتو، وناميبي/مينونجو وعلى طرق أخرى. وقد أدى هذا الوضع إلى صعوبة تقييم الظروف في المجتمعات الريفية ومنع المشردين من العودة إلى مواطنهم الأصلية. ولا تزال الأنشطة الغوثية تعتمد بشدة على عمليات النقل الجوي.

٢٠ - وبالرغم من هذه التطورات الايجابية عموما وقعت عدة حوادث عطلت البرنامج الإنساني. ففي ٢ آذار/مارس ١٩٩٥، تعرض موظفو إحدى المنظمات غير الحكومية الى هجوم وهم ينتقلون من كوبال الى بنجويلا (انظر الفقرة ٢٢ أدناه). وفي ٩ آذار/مارس، اضطر برنامج الأغذية العالمي ومنظمة "صندوق انقاذ الطفولة - الولايات المتحدة الأمريكية) غير الحكومية الى إيقاف شحنات الأغذية الى تلك المدينة في أعقاب سوء تفاهم حول طبيعة العمليات الانسانية الجارية في لوينا، عاصمة مقاطعة (موكسيكو). وقام ممثلي الخاص بزيارة لوينا في ١٠ آذار/مارس بصحبة وزير الشؤون الاجتماعية وسفراء البلدان المراقبة ورؤساء بعثات عدة وكالات تابعة للأمم المتحدة واحدى المنظمات غير الحكومية، وتمكن من تسوية المسألة. وقد أثبت فريق تنسيق المعونة الانسانية الذي تشارك فيه الحكومة (عن طريق وزارة الشؤون الاجتماعية)، ويونيتا، ووحدة تنسيق المساعدة الانسانية التابعة للأمم المتحدة، ووكالات الأمم المتحدة والبلدان المراقبة جدواه كمحفل لحل هذا النوع من المشاكل.

٢١ - ومع اتساع نطاق برنامج المعونة الانسانية والتحسين التدريجي في امكانية الوصول الى المناطق التي كانت مغلقة سابقا، ستعيد وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تقييم الاحتياجات الغوثية، لا سيما في ضوء المحصول الزراعي في نيسان/أبريل. وسيجري برنامج الأغذية العالمي ومنظمة الأغذية والزراعة في نيسان/أبريل ١٩٩٥ إعادة تقييم كاملة للمعونة الغذائية والاحتياجات الزراعية، آخذين بعين الاعتبار تحركات المشردين العنوية السابقة باتجاه مواطنهم الأصلية والتحركات الأخيرة التي تسببت فيها عوامل أمنية.

٢٢ - وفيما يتعلق بالبرنامج الشامل لعمليات إزالة الألغام، أود الإشارة الى عدة تطورات إيجابية منها قيام الحكومة بإنشاء مدرسة عمليات إزالة الألغام واستئناف الفريق الاستشاري لعمليات إزالة الألغام أنشطته في لوينا. وفي الوقت نفسه، بدأ المكتب المركزي لعمليات الألغام، بالتعاون مع بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا، جمع معلومات عن أماكن حقول الألغام في أرجاء البلد. وواصلت عدة منظمات غير حكومية إزالة الألغام في مقاطعات بيئي، وكوينيني، وكوانزا نوتر، ومالانجي. غير أن أنشطة إزالة الألغام لا تزال متوقفة في محافظة بنجويلا في أعقاب الهجوم المؤسف الذي تعرض له عمال الإغاثة التابعين لمنظمة "كاب أنامور" غير الحكومية الألمانية في ٢ آذار/مارس ١٩٩٥. وإنني أدعو الطرفين الى دعم وتسهيل جميع أنشطة إزالة الألغام التي تضطلع بها الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية والتقيد بشكل كامل بالتزاماتهما في هذا المجال وفق ما هو مبين في بروتوكول لوساكا.

٢٣ - ويجري حاليا استعراض عملية تسريح الجنود وإعادة إدماجهم في المجتمع في ضوء الاتفاق الذي تم التوصل اليه مؤخرا بشأن مفهوم الإدماج الشامل لقوات الاتحاد الوطني في القوات المسلحة الأنغولية قبل الشروع في أي تسريح للجنود. وتقوم وحدة تنسيق المساعدة الانسانية وبعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا بوضع اللمسات النهائية على آليات لتنسيق المسؤوليات المتصلة بإنشاء وإدارة مناطق لايواء قوات اليونيتا.

٢٤ - ورغم الاستجابة الايجابية، للمجتمع الدولي في مؤتمر المانحين المعقود في جنيف في أواخر شباط/فبراير، فإن اتساع نطاق برنامج المعونة الانسانية يرهق بشدة الموارد المتاحة ويستدعي اتخاذ اجراء عاجل لإيجاد موارد جديدة. وفي الوقت نفسه، يتعين على الحكومة واليونيتا على السواء اتخاذ اجراءات لضمان أمن وحرمة عمليات الإغاثة في أرجاء البلد، بما في ذلك توفير ضمانات، في المقام الأول، لأمن عمال المعونة الانسانية. فالحوادث التي تهدد أو تعطل الأنشطة الانسانية لا ينتج عنها إلا زيادة معاناة السكان المدنيين ورفع حدة التوترات السياسية وتردد مجتمع المانحين في مواصلة تقديم المعونة اللازمة.

خامسا - ملاحظات

٢٥ - في أعقاب البيان الذي أدلى به رئيس مجلس الأمن في ١٠ آذار/مارس (S/PRST/1995/11) وزيارة ممثلي الخاص السيد كتاني الى أنغولا حدثت عدة تطورات مشجعة في عملية السلام الأنغولية. فبعد أسابيع من التأخير المحبط، تسارعت خطى تنفيذ بروتوكول لوساكا. وأحرز تقدم في مجالات تعزيز وقف إطلاق النار، وفصل القوات، حرية تحركات البعثة والبحث في طرق الإدماج الشامل لقوات اليونيتا في الجيش الوطني والبحث في مجالات هامة أخرى.

٢٦ - غير أن التقدم المحرز ليس إلا بداية ولا بد من اتخاذ خطوات أكيدة أخرى لضمان مواصلة العملية السلمية بكل ثقة. وفي رسالتي المؤرخة ٢٥ آذار/مارس ١٩٩٥ (S/1995/230)، أبلغت مجلس الأمن بعزمي على مواصلة جميع الأعمال التحضيرية لوزع كتائب المشاة التابعة للبعثة إلى أنغولا بما فيها وحدات الدعم. ويجري حاليا اتخاذ الترتيبات اللازمة لوزع هذه الوحدات. على أنني أجد لزاما علي أن أذكر الطرفين مرة أخرى أنهما ما لم يمتثلا دون تأخير لمتطلبات بروتوكول لوساكا الفورية وما لم يقدموا الدعم السوقي المطلوب إلى بعثة الأمم المتحدة للتحقق في أنغولا فلن يكون بالإمكان الشروع في وزع وحدات المشاة التابعة للأمم المتحدة إلى أنغولا في شهر أيار/مايو، ولكي يحدث هذا الوزع، لا بد من تلبية الشروط المبينة في الفقرة ٣٢ من تقرير المؤرخ ١ شباط/فبراير، والفقرة ٤ من قرار مجلس الأمن ٩٧٦ (١٩٩٥)، وفي تقرير المؤرخ ٥ آذار/مارس، بشكل واف. ولن أتردد في رفع توصية إلى مجلس الأمن بتأجيل أو وقف وزع المشاة التابعين للأمم المتحدة إن حدث تأخير فعلي في الاضطلاع بالالتزامات المشار إليها أعلاه. وتتضمن هذه الالتزامات، الوقف الفعلي للعمليات القتالية؛ والفصل الكامل بين القوات الحكومية وقوات يونيتا؛ وتقديم بيانات عسكرية موثوقة؛ وتحديد أماكن مرابطة الجنود؛ وإنشاء آليات للتحقق؛ والبدا في عمليات إزالة الألغام في وقت مبكر. وإذ أضع هذا الأمر بعين الاعتبار، فإنني أعتزم إرسال كتائب المشاة على مراحل.

٢٧ - ويجب أن تواكب الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة للمساعدة في تنفيذ بروتوكول لوساكا إرادة سياسية وإجراءات ملموسة من جانب الحكومة واليونيتا. فبعد ما يزيد على أربعة أشهر على توقيع بروتوكول لوساكا، لا تزال هناك أسباب كثيرة تثير القلق البالغ، هي على وجه التحديد هشاشة وقف إطلاق

النار، والتقارير التي تفيد عن استعدادات عسكرية وتحركات كبيرة للقوات، والمؤشرات على استمرار اقتناء أسلحة من الخارج. كما أن الهجمات الأخيرة على المراقبين العسكريين ومراقبي الشرطة غير المسلحين التابعين للأمم المتحدة وعلى أفراد المنظمات غير الحكومية تثير شكوكا حول عزم الطرفين التعاون بحسن نية في تنفيذ العملية السلمية.

٢٨ - السياق، أجد من واجبي أن أحذر من أي توقعات لا مبرر لها من أن وصول قوات الأمم المتحدة سيحل في حد ذاته المشاكل الملحة التي يتعين على الأنغوليين حلها بأنفسهم وهي: الفصل الكامل بين قواتهما في جميع أنحاء البلد، وإقامة آليات تحقق وروابط اتصال موثوقة، وتزويد الأمم المتحدة بجميع البيانات العسكرية الضرورية، والشروع في عملية تحديد أماكن مرابطة الجنود والإفراج عن السجناء، وغير ذلك. وما صدر من تأكيدات مؤخرا هو موضع ترحيب لكن لا بد من اتخاذ خطوات ملموسة أخرى من قبل الطرفين لتحسين مصداقية عملية السلم. وتجدر الإشارة في هذا السياق إلى أن ولاية بعثة الأمم المتحدة الثالثة للتحقق في أنغولا تتحدد في رصد تنفيذ بروتوكول لوساكا والتحقق منه. ورغم أن قوات البعثة تستطيع أن تقوم بدور مفيد في تعزيز وجود مناخ من الثقة والائتمان المتبادلين فإنه ليس في وسعها تأدية مهام تخص الطرفين الأنغوليين ذاتهما.

٢٩ - وإنني أشعر بقلق متزايد إزاء عدم تزويد بعثة الأمم المتحدة الثالثة بالخدمات والمرافق الأساسية في لواندا وفي أماكن أخرى. وثمة مشاكل رئيسية في هذا الشأن أهمها تقييد حرية الوصول العملياتية إلى مطار كاتومبيللا، وهناك مشاكل أخرى منها عدم توفر أماكن للإقامة والمكاتب والمخازن وعدم توفير وقود بأحسن الأسعار التفضيلية. كما أن الحكومة واليونيتا لم يباشرا إزالة الألغام وإصلاح طرق الوصول الرئيسية وتحديد مناطق للإيواء أو إعداد هياكل رئيسية هامة أخرى، رغم أنهما اضطلعا بهذه المهام بشيء من النجاح في عام ١٩٩١ بعد اتفاقات بيسيسي. وما لم تجر معالجة هذه المسائل دون إبطاء فإن موعد وزع قوات الأمم المتحدة سيتأثر وسوف تتعرق العملية السلمية. ويتعين أن يتحمل الطرفان كامل المسؤولية عن التأخيرات الناشئة. ومن الأهمية بمكان أن يستوفي الأنغوليون أنفسهم جميع الشروط اللازمة للوزع في الوقت المناسب.

٣٠ - إن المجازفة كبيرة والحاجة إلى توطيد أركان العملية السلمية ملحة. وفي هذه المرحلة الحاسمة، أود أن أناشد من جديد الرئيس دوس سانتوس والسيد سافيمبي المضي في الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع بينهما في أقرب وقت ممكن. فمن شأن اجتماع من هذا النوع أن يوفر دفعة قوية في سبيل المصالحة الوطنية.

٣١ - لقد أتاح تحسين الظروف الأمنية سبيلا لوصول المساعدة الغوثية والسكان المدنيين إلى مناطق جديدة. وإن المجتمع الدولي عازم، كما اتضح من اجتماع المانحين الأخير بشأن أنغولا، على مواكبة الطلبات المتزايدة على المساعدة الإنسانية من أجل تعزيز السلم ودعم آمال الشعب الأنغولي. غير أن من المهم أن

يظهر الطرفان أعلى درجات التعاون وأن يمتنعا عن القيام بأي عمل من شأنه عرقلة توسيع نطاق الأنشطة الإنسانية في أنغولا.

المرفق

الأفراد العسكريون وأفراد الشرطة المدنية لبعثة الأمم المتحدة
الثالثة للتحقق في أنغولا

(اعتباراً من ٣١ آذار/مارس ١٩٩٥)

المجموع	ضباط أركان	أفراد الطاقم الطبي العسكري	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٠				١٠	الاتحاد الروسي
٥			٣	٢	الأرجنتين
٤٢			٢٠	٢٢	الأردن
١٠				١٠	أوروغواي
٥				٥	باكستان
٤٥		١١	١٥	١٩	البرازيل
٧	١			٦	البرتغال
٢٠			١٠	١٠	بلغاريا
١٠				١٠	بنغلاديش
٧				٧	بولندا
١٠				١٠	الجزائر
٢٠			١٠	١٠	زامبيا
٣٨			١٧	٢١	زمبابوي
٥				٥	سلوفاكيا
١٠				١٠	السنگال
١٨				١٨	السويد
٢٤			٦	١٨	غينيا - بيساو
٨				٨	فرنسا
١٠			١٠		فيجي
٧				٧	الكونغو

المجموع	ضباط أركان	أفراد الطاقم الطبي العسكري	ضباط الشرطة المدنية	المراقبون العسكريون	البلد
١٠				١٠	كينيا
١٠				١٠	مالي
٤٠			٢٠	٢٠	ماليزيا
٢٠			١٠	١٠	مصر
٢			٢		المغرب
٤				٤	النرويج
٣٥			١٥	٢٠	نيجيريا
٦				٦	نيوزيلندا
٣٩			١٩	٢٠	الهند
٢٥			١٥	١٠	هنغاريا
٢٥			١٠	١٥	هولندا
٥٢٧	١	١١	١٨٢	٣٣٣	المجموع

- - - - -